داخل الضفتين ، ويريد من خلال مشروعه ان يستفيد من هذا الواقع لخلق دولة فلسطينية مشبوهة يضمن سيطرته عليها ، فان الرد المطلوب من جماهير شعبنا ومن حركة المقاومة الفلسطينية هو رد على مستويين :

المستوى الاول : التمسك بكافة القضايا المبدئية لحقوق الشعب الفلسطيني . حقه في النضال من أجل التحرير الشامل . حقه في تقرير مصيره بنفسه وفوق كامل ترابه الوطني . وحقه في حمل السلاح والقتال ضد العدو الصهيوني ، منطلقا في ذلك من داخل الاراضي المحتلة ، ومن داخل كل ارض عربية يتواجد فوقها .

والمستوى الثاني : المواجهة المباشرة لمشروع الملك حسين ، وللاوضاع القائمة في الضفتين ، والتصدي لها ببرنامج عمل نضالي وطني ، بديلا للمشاريع المشبوهة . ويتمثل هذا البديل في دفع وتعميق نضال جماهيرنا باتجاه المحافظة على وحدة الضفتين في ظل حكم وطني ديمقراطي ، وتجديد هذه الوحدة على الاسس التالية : المساواة بين الشعبين في كامل الحقوق السياسية والمعيشية انطلاقا من المفهوم الوطني الديمقراطي الذي يحفظ للشعب الفلسطيني **حقوقه الوطنية التاريخية** في تحرير وطنه . كما تضمن للشعب الفلسطيني **حقوقه الوطنية الراهنة**، والتي تتمثل في حقه بحمل السلاح واستمرار كفاحه ضد العدو الصهيوني ، والانطلاق لانجاز هذه المهمة من أراضي الضفتين . وحقه في رفض كل تسوية سياسية تمس حقوقه التاريخية . كما تضمن لشعبنا في الضفة الشرقية حقوقه الوطنية الراهنة المتمثلة بالحكم الوطني الديمقراطي القادر على تحرير الاكثرية من حكم الاقلية العميلة التي تستغل قوته وجهده وتحكمه بالحديد والنار لمصلحة الامبريالية ، معرضة الاردن ، من خلال مد جسور العلاقات مع الكيان الاسرائيلي ، الى استعمار صهيوني من نوع جديد . كما تضمن لشعبنا في الضفة الشرقية ايضا حقوقه المتمثلة في حرية العمل السياسي والنضالي ، والتقدم الاقتصادي ، ورفع الاستغلال الذي يرزح تحته الفلاح الاردني والمواطن العادي . وحقه الوطني في الاسهام الجدي بمواجهة الخطر الاسرائيلي الذي يهدد وجوده بشكل مباشر .

وفي الاتجاه نحو هذا الهدف النضالي ، فان جبهة تحرير وطنية فلسطينية ــ اردنية موحدة ، تكون فصائل حركة المقاومة جزءا لا يتجزأ منها تشكل الاداة التي يجب ان تدعم ، في النضال ضد الوجود والاحتلال الصهيوني من جهة ومن أجل انجاز البرنامج الوطني الديمقراطي في الاردن من جهة اخرى، لانشاء نظام وطني يجدد وحدة الضفتين، وتنتفي من داخله كل النزعات الاقليمية التي كرستها الرجعية ، وتستغل وجودها الان لتفرض على شعبنا تنازلات تمس قضيته في الصميم .

وهذا الرد النضالي الوطني ، لن ينزلق الى مستوى تقديم المشاريع «القانونية» المضادة، لان للثورة أصلا منطقا يتناقض مع هذا المنطق ، الذي هو من خصائص العقلية الرجعية التي لا تجد امامها في اللحظات الصعبة الا أن تقدم تنازلاتها في قالب من المشاريع « القانونية » التي لها في ظل الاحتلال نتيجة واحدة : مخاطبة الاحتلال والاعتراف به . أما الشعب المناضل ، واما فصائله المسلحة ، فقد قامت أصلا من اجل ان ترفض ذلك ، وهي في نضالها هذا المتجه نحو التحرير ، لا بد أن تركز في المرحلة الراهنة على النضال من اجل اقامة الحكم الوطني الديمقراطي في الاردن ، كخطوة على طريق التحرير ، بكل ما يقتضيه ذلك على الصعيد العملي من اجراءات ، وخاصة بتدعيم كل الاجراءات المتخذة ، او التي يمكن ان تتخذ حاليا لتمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية ، على الصعيد العام من جهة ، وعلى صعيد العلاقات بين فصائل حركة المقاومة من جهة اخرى .